

النقيب بعلبكي يدعو مع حرب وشلهوب إلى مؤتمر لتحديث القوانين التجارية

في فندق لو - رويال، ضببية في 22 و23 الجاري

بدعوة من المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة انعقد في نقابة الصحافة في بيروت مؤتمر صحفي بحضور ممثلين عن الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب وخبراء وباحثين. وهدف المؤتمر الصحفي إلى دعوة الإعلام اللبناني وممثلي الإعلام العربي العامل في لبنان لحضور المؤتمر الدولي والإقليمي حول "آفاق وتحديات تحديث وتطوير القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" والذي سينعقد في فندق "لو- رويال، ضببية في 22 و23 كانون الثاني الجاري إبتداءً من الساعة الرابعة مساءً.

وبعد ترحيب من نقيب الصحافة محمد البعلبكي الذي تكلم عن أهمية هذا المشروع ودور لبنان والدول المشاركة في عملية تحديث القوانين داعياً الإعلام إلى مواكبة هذا المؤتمر الحدث، توجه الدكتور وسيم حرب، المشرف العام ومؤسس المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بالشكر من الصحافيين الذين لبوا الدعوة لافتاً إلى أهمية المؤتمر المزمع انعقاده لجهة تحديث القوانين التجارية وقوانين الأعمال، التي ستساعد على بناء بيئة قانونية سليمة تتوخى الازدهار للأعمال وتنميتها على قاعدة تشريعات متطورة حديثة وقضاء نزيه، كفوء وفعال. وتكمن أهمية المؤتمر انه يتطرق إلى قوانين الملكية الفكرية، المنافسة، والاستثمار العقاري وتنفيذ الالتزامات، بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية وعدد لا يستهان به من المنظمات الدولية وصناديق التمويل العالمية. ولفت الدكتور وسيم حرب إلى مشاركة عدد كبير من الشخصيات الرسمية العربية والدولية في أعمال المؤتمر بالإضافة إلى قضاة وحقوقيين وخبراء، تأكيداً على أهمية المواضيع المطروحة كما تأكيداً على دور بيروت لجهة تحديث القوانين التجارية. وقد أقدمت وزارة العدل اللبنانية مشكورةً على رعاية هذا الحدث بشخص وزيرها البروفسور إبراهيم نجار إيماناً منها بالبعد التشريعي والاقتصادي - الاجتماعي لتحديث القوانين.

ويدخل المشروع ضمن أولويات المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، حيث يصب هذا النشاط في مرمى الأهداف التي وضعها المركز لنفسه. وأولى هذه الأهداف خدمة تحديث القوانين ورفع مستوى أداء الدول العربية على صعيد تقديم الخدمات القانونية في مجال الأعمال، بما يضمن المساواة بين الجميع، ويتيح فرص التنمية القانونية.

وركز المحامي إلياس شلهوب مدير المشروع على شرح أقسام المشروع بقسميه العام الذي تم تنفيذه، والقسم الخاص المتعلق بالدول المشاركة. ثم لفت إلى أن المؤتمر الدولي والإقليمي سيتناول المواضيع المتعلقة بهذه الدول تحديداً قانون الملكية الفكرية في لبنان، قانون المنافسة في تونس، تنفيذ العقود والالتزامات في اليمن وقوانين الاستثمار في الإمارات لا سيما الاستثمار العقاري في دبي. وقد تم تحديد هذه المواضيع في كل من هذه الدول نظراً للأهمية التي ستنتج عن مثل هذه الدراسة والفائدة المتوخاة لهذه البلدان إضافة إلى الخبرات التي نشأت في كل دولة. فلبنان مثلاً يتمتع بخبرة طويلة في مجال قوانين الملكية الفكرية منذ عشرينات القرن الماضي، ناهيك على ان لبنان مركز هام للنشر الحر في منطقة المشرق العربي وشمال أفريقيا. وكذلك بالنسبة لتونس حيث ان قانون المنافسة هو الأول من نوعه في المنطقة. وأيضاً بالنسبة لقوانين الاستثمار في دبي التي كان لا بد من التطرق إليها نظراً للظرف المستجد في الإمارات والأزمة المالية التي انعكست على الاستثمار العقاري حيث تسعى الحكومة الاتحادية مع حكومة دبي للإحاطة بهذه الأزمة عبر تطوير التشريعات. أما في اليمن فهناك مشكلة مزمنة في تنفيذ العقود والالتزامات حيث تغطي العلاقات العشائرية وعدم الالتزام بالمعايير الدولية في ضمان القروض، الأمر الذي أوقع القطاع المصرفي في أزمة مالية وصلت إلى حد تهديد هذا القطاع بالتوقف. وقد اعتمدت الدراسات التي نتجت على التقارير الميدانية والمقابلات مع أهل الاختصاص وورش العمل المحلية إضافة إلى استطلاع للرأي في كل دولة من الدول المعنية. وقد أظهر هذا الاستطلاع ميدانياً مكامن النقص التي تعاني منها هذه الدول في الميادين موضوع التقارير. كما أن هذه التقارير بالإضافة إلى استطلاع الرأي ستكون موضع نقاش وتحليل في ورشة العمل حيث سيتناول المتدخلون المعلومات الواردة فيها والتوصيات التي خلصت إليها على ضوء الخبرات الوطنية في كل بلد من البلدان العربية المشاركة وكذلك الخبرات الدولية لا سيما خبرات المنظمات الدولية المشاركة في ورشة العمل.